

بعد فشلها في إسقاط الدولة... واشتطن تروّج لتقسيم سورية

بدأ الحديث في الإعلام الغربي . لا سيما الأميركي . عن الجnoch نحو ما يسمّى «حل آخر»، يمكن في تقسيم سورية فدراليا بغية تسهيل العمل على «داعش». ولكنّ هذا «الحل»، سيصطدم بقوّة بغفل عنها البيت الأبيض راثما، والمتمثلة بالشعب السوري الذي يرفض رفضا تاما تقسيم بلاده تحت أيّ مجلّة.

سملّى «فورين بوليسي» الأميركية كانت السبّاقة أمس إلى الترويج لهذه الفكرة. وفي هذا السياق، تصوّرها العنوان «حان الوقت للتفكير جدياً بتقسيم سورية»، الذي يبدو بمثابة دعوة صريحة وواضحة إلى تقسيم بلد تدين «احتمالات عودته كيانا موحدًا ضئيلة جداء» على حدّ قول المجلة. وقال



«روسياكيا غازيتا»: «ماما ميركل» تخرج أوروبا

تطرّقت صحيفة «روسياكيا غازيتا» إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين تركيا والاتحاد الأوروبي في شأن المهاجرين، مشيرة إلى أنّ ميركل وافقت على شروط انقرّة من دون علم أعضاء الاتحاد الأوروبي. وجاء في المقال: بعد أسبوع ستتعقد القمة الأوروبية الطارئة في شأن الموافقة على الاتفاقية بين تركيا وبروكسل الخاصة بتسوية أزمة المهاجرين.

وسائل الإعلام الغربية تشير إلى أنّ هذه الوثيقة التي من المحتمل أن يصفها المؤرخون لاحقا بوثيقة العار، جعلت انقرّة «صاحبة القرار» تفتقر على سياسي أوروبا للتعلق للرئيس التركي أردوغان. شروط هذه الوثيقة ليست ملائمة أبدا للقارة العجوز، إذ إنها تستقصى على اتفاقية منظمة الشنغن. والكارثة الأكبر ستكون انعدام الثقة بين بلدان الاتحاد الأوروبي. مقابل هذا، بحسب صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية، تحتفل تركيا بالانصر وهي التي يشن جيشها وشروطها حريا ضد الأقليات القومية وتهاجم مكتب إحدى الصحف واسعة الانتشار، وأجهزتها الأمنية متهمته بتسليح «داعش».

من المحتمل جدا، بحسب رأي الخبراء، أنّ توافق القمة الطارئة للاتحاد الأوروبي على كافة شروط أردوغان، مقابل حصول الأوروبيين على وعود شرقية مزخرفة، فيطالب وسائل الإعلام الغربية تعتقد أنّ الاتفاق مع تركيا لن يندف. لأنّ النظام التركي متأكد من أنّ بيده السلاح الجيوسياسي ولن يتخلى عنه. لا أنّ تقاسم ساسة أوروبا فيحفرّ أردوغان على المزيد من الابتزاز وصب الزيت على النار في الشام. وتتساءل صحيفة «غازيتا فيوروتشا» البولندية: ألا يعني اتفاقنا مع أردوغان أننا نخون أنفسنا؟ ومن جانبها تقول صحيفة «Die Press» النمسوغة: لدى أردوغان الطمأنع وكان كل شيء مسموح له. الأوروبييون هذاؤا ويخافون أنّ ينيسوا بيتن شقة.

من المفارقات، ان الأوروبية العثمانية قرّرت قبل 100 سنة تسوية المشكلة الأرمنية بصورة حاسمة ونهائية. فالترّمت الدول الأوروبية حينذاك الصمت وغضت النظر عن كل ما جرى في تركيا. واليوم يبدو أنّ غالبية ساسة أوروبا يثوون على النظر عن انتهاكات حرّية الصحافة وحقوق الإنسان في تركيا، من أجل عدم المجازفة بما تم التوصل إليه في مسألة الهجرة غير الشرعية.

كما لن يخجل زعماء الاتحاد الأوروبي، من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية، إضافة إلى ثلاثة ملايين يورو، بتقديم وعود إلى انقرّة في شأن إلغاء تأشيرات الدخول في حزيران المقبل، وكذلك الإسراع في مناقشة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد انفتحت «ماما ميركل» خلال المناقشات التي أجزتها من خلف الكواليس مع رئيس وزراء تركيا على أبعد مما كان قد انفق عليه زعماء أوروبا في ما بينهم. إذ اقترحت استقبال مهاجر سوري مقابل كل سوري تستقبله تركيا وهو عائد من الجزر الليوانية. وبحسب صحيفة «تايمز» البريطانية، هذه الفكرة التي يدعمها المسؤولون الهولنديون تستحمل تبعاتها بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على رغم أنّ غالبيتها كانت ترفض هذا المقترح سابقا. فقد أثار هذا استياء باريس. ودعمت قبرص ويونان، ولوكسمبورغ والنمسا موقف فرنسا. ولكن برلين تعتقد أنّ مقترح ميركل سيمنظّم تدفق الهجرة ويساعد في توزيع المهاجرين على كافة الدول الأوروبية.

وحتى إذا وافقت القمة الطارئة على كافة مطالب تركيا لتدخل حيّز التنفيذ، فهل يمكننا القول إن أزمة المهاجرين انتهت؟ أو أنه حتى تمت السيطرة عليها؟

يؤكد المسؤولون الأوروبيون على تجاؤز ما هو الأسوأ لأوروبا. ولكن هل هذا صحيح وسوائل الإعلام أعلنت اعتقال فتاة عمرها 15 سنة في الدنمارك كانت تخطف لتقرب مدرستين مع زميلها (24 سنة) الذي قاتل إلى جانب «داعش» في سورية؟

لقد وصل إلى أوروبا خلال السنة الماضية أكثر من مليوني مهاجر

كاتب المقال جAIMس ستافريدس: إن القرار يشمل الكثير من المخاطر والسلبيات والتعقيدات، ويتجنبه المجتمع الدولي عموما. لكنّ من أجل إيجاد وسيلة لإخماد نيران الصراع وتعزيز المفاوضات يجب أنّ يطرح على طاولة جنيف في وقت تبدو الأطراف ماضية قدما. مضافا أنه رغم السلبيات، فإن التقسيمات يمكن أنّ تؤثر بشكل جيد لجهة الدفع بالأطراف المتقاتلة إلى جانبي ساحة المعركة. وراى الكاتب أنّ لا شيء لدى الشعب السوري الذي بات نصفه من اللاجئين ليخسره، أقرّ بصعوبة حصول تقسيم قوري نظرا إلى كونه سيؤدي إلى التنازل عن جزء كبير من سورية للمتطرفين. لهذا السبب فإنه من غير المرجح أنّ يوافق الأسد مسنودا

البناء

بدعم روسي قوي، على تقسيم كامل ليلخص إلى أنّ الخطوة الأكثر ترجيحا تتمثل بالعمل على حملة لهزيمة داعش بشكل متوازن مع قيام نظام فدرالي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، معتبرا أنّ تقديم هذا المفهوم كسلة واحدة على طاولة المفاوضات من شأنه أنّ ينهي حالة الشلل القائمة مثلما سمحت أفكار مماثلة في البوسنة قبل عشرين سنة بإرساء اتفاقات دايتون».

إلى ذلك، نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية على صدر صفحاتها الأولى تقريرا عن تسريب وثائق سرّية من تنظيم «داعش»، فيها بيانات لآلاف المجندين في التنظيم، بينهم بريطانيون.

غالبيتهم يحملون وثائق مزوّرة ولم يحصلوا علماً ولم يتقنوا لغة. وقد بيّنت حوادث مدينة كون على رأس السنة وغيرها من الأحداث التي شهدهتها أوروبا أنّ هؤلاء وصلوا إلى أوروبا ليقوموا بعمليات «الجهاد» في البلد الأوروبي الذي سيقومون فيه.



«فورين بوليسي»:

حان الوقت للتفكير جدياً بتقسيم سورية

«حان الوقت للتفكير جدياً بتقسيم سورية»، عنوان تصوّر مجلة «فورين بوليسي»، ويبدو بمثابة دعوة صريحة وواضحة إلى تقسيم بلد تبدو «احتمالات عودته كيانا موحدًا ضئيلة جدا» على حدّ قول المجلة.

المقال حمل بوقائع جAIMس ستافريدس الذي كتب: أنّ القرار يشمل الكثير من المخاطر والسلبيات والتعقيدات، ويتجنبه المجتمع الدولي عموما. لكن من أجل إيجاد وسيلة لإخماد نيران الصراع وتعزيز المفاوضات يجب أنّ يطرح على طاولة جنيف في وقت تبدو الأطراف ماضية قدما. مضيفا أنه رغم السلبيات، فإن التقسيمات يمكن أنّ تؤثر بشكل جيد لجهة الدفع بالأطراف المتقاتلة إلى جانبي ساحة المعركة.

الكاتب الذي راى أنّ لا شيء لدى الشعب السوري الذي بات نصفه من اللاجئين ليخسر، أقرّ بصعوبة حصول تقسيم قوري نظرا إلى كونه سيؤدي إلى التنازل عن جزء كبير من سورية للمتطرفين. لهذا السبب فإنه من غير المرجح أنّ يوافق الأسد مسنودا بدعم روسي قوي، على تقسيم كامل ليلخص إلى أنّ الخطوة الأكثر ترجيحا تتمثل بالعمل على حملة لهزيمة داعش بشكل متوازن مع قيام نظام فدرالي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي». معتبرا أنّ تقديم هذا المفهوم كسلة واحدة على طاولة المفاوضات من شأنه أنّ ينهي حالة الشلل القائمة مثلما سمحت أفكار مماثلة في البوسنة قبل عشرين سنة بإرساء اتفاقات دايتون».

ورغم من أنّ القرار سيؤدي إلى التنازل عن جزء كبير من سورية للمتطرفين، إلا أنّ الاتفاقية تنتهك حياها سوريا، لأنها تمنح حق المواطنة للنازحين السوريين. وذلك رغم أنّ هؤلاء لا يتمتعون بحقوق المواطنة في بلدانهم الأصلية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. كما أنّ توفير الحماية الدولية للأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة في بلدانهم الأصلية، هو واجب أخلاقي وإنساني.



«موسكوفسكي كومسوموليتس»: إلى ماذا ستؤدي الهدنة في سورية في نهاية المطاف؟

تطرّقت صحيفة «موسكوفسكي كومسوموليتس» الروسية إلى اتفاقية وقف إطلاق النار في سورية، مشيرة إلى أنّ «مجموعات معارضة» وقعت على الاتفاقية وبقيل المشاركة في الحوار الوطني.

وجاء في المقال: أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنّ عدد «المجموعات المعارضة» التي وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار والمشاركة في الحوار الوطني بلغ 35 مجموعة.

ورغم من أنّ سوريا بالفعل اتفاقية وقف إطلاق النار في سورية بدأ في 27 شباط الماضي، إلا أنّ الاتفاقية تنتهك حياها سوريا، لأنها تمنح حق المواطنة للنازحين السوريين. وذلك رغم أنّ هؤلاء لا يتمتعون بحقوق المواطنة في بلدانهم الأصلية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. كما أنّ توفير الحماية الدولية للأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة في بلدانهم الأصلية، هو واجب أخلاقي وإنساني.

وافتتحت وزارة الدفاع الروسية في قاعدة حميميم مركز مصالحة

تقرير

هل تركيا شريك كفوء في أزمة اللاجئين؟

كتب أركان إرديميير في «غلوبالاست»: رغم حجم المسألة الإنسانية التي سببتها أزمة اللاجئين السوريين، إلا أنّ آثارها الاجتماعية الاقتصادية والأمنية التي تتصلل بال أزمة لم تحظ بالانتباه الكافي من المجتمع العربي.

بحسب تقديرات مفوضية اللاجئين التي توضح حجم مأساة اللاجئين السوريين في تركيا، فإن حوالي 2.2 مليون لاجئ سوري من أصل 4.3 مليون لاجئ نزحوا صوب تركيا. وهذا الرقم يزيد على مجموع سكان ست دول من دول الاتحاد الأوروبي الـ28.

لشرح الأمر ببساطة، لا يمكن لتركيا التي ما انفكت تتبعد عن القيم الأوروبية ومعاهدة كوبنهاغن أنّ تكون شريكا فعّالا للاجئين الأوروبي في جهودها للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين. هذا إلى جانب أنّ عجز الحكومة التركية الديمقراطية وغياب أدنى توافق داخلي حول الجهود المبذولة لحل الأزمة يمثل مخاطر جوهريّة على المدى الطويل على قدرة انقرّة على التعامل مع الأزمة والتعامل الوفيق مع الاتحاد الأوروبي.

عندما تحولت الأزمة السورية إلى حرب بالوكالة يخطط فيها متشدون، فنقلت انقرّة في توقع الفشل المحتمل لحلفائها في سورية من الجماعات الإسلامية المسلحة. ولم يقتصر الفشل عند هذا الحد فحسب، بل إن حرب العدالة والتنمية، الذي يتولى السلطة منذ العام 2002، فوجئ، بإزمة اللاجئين ولم يتوقع إخفاق جهودها الفاشلة الرامية لإعادة رسم السياسة السورية عبر إزاحة نظام بشار الأسد واستبداله بحكومة تقودها جماعة الإخوان المسلمين.

ما تزال انقرّة تتحفظ على معاهدة جنيف الخاصة بمنح حق اللجوء للنازحين، ولذا فقد رفضت منح حق اللجوء إلى النازحين السوريين، وقبلت بمنحه فقط إلى طالبي اللجوء المتقدمين تحت أورويا. فيالنسبة للسوريين وغيرهم من طالبي اللجوء من خارج أوروبا، تعتبر تركيا نفسها محطة موقّته فقط نحو وجهة ثالثة حيث يمكن منحهم حق اللجوء. وهذا يناقض ما فعلته تركيا منذ 2011، عندما كانت تنظر إلى النازحين كضيوف وفتحت حدودها على مصارعها لعدد ضخم من السوريين الفارين من الحرب الأصيل. وانفتحت بسدخم، حوالي 9 مليار دولار، لاستقبال النازحين السوريين، وذلك ظلّا منها أنّ الأزمة عابرة. وعندما تعقّت الأزمة الإنسانية، أعيد تصنيف

ترجمات



صحافة عبرية

«أهافا» تنقل مصنعها إلى «عين جدي»

تركت شركة تصنيع المواد التجميلية «أهافا» مركزها الذي يبعد كيلومترا تقريبا عن شواطئ البحر الميت. وتم البارحة توقيع اتفاق نقل مصنع الشركة من المستوطنة، الموجودة خارج الخط الأخضر، إلى منطقة مساحتها 7 دونمات قريبا من «عين جدي» التي سيقام عليها مصنع، بتكلفة تصل إلى 6 ملايين دولار.

وترى الشركة ان هذا الانتقال سيحل مشكلة المقاطعة في أوروبا لمصانع المواد التجميلية «أهافا»، ومشكلة استيراد مواد تم تصنيعها خارج الخط الأخضر. مورست على شركة «أهافا» في السنوات الأخيرة ضغوطات كبيرة من قبل حركة «BDS» ومنظمات داعمة للفلسطينيين خارج البلاد، وقبل ثلاث سنوات اضطرت إلى إغلاق فرعها في لندن بعد ان تحول إلى نقلة للتظاهرات المناهية بمقاطعة «إسرائيل».

من المفترض ان تباع الشركة قريبا لشركة صينية. في إطار الصفقة، يفترض بالشركاء «الإسرائيلييين» بيع كامل ملكيتهم للمستثمر الصيني، الذي سيدفع مبلغا يقدر بـ70 أو 75 مليون دولار مقابل كامل أسهم الشركة.

تسوق شركة مصانع «أهافا» منتجاتها في أكثر من 30 دولة سواء كان بالبيع بالجملة وفي المتاجر أو من خلال محلات خاصة ببيع هذا المنتج الموجودة في هنغاريا، ألمانيا، كوريا، سنغافورة، والفلبين.

حوتوبيلي: المفاوضات مع الفلسطينيين ليست على أجندة الحكومة حاليا

تصل نائب وزير الخارجية «الإسرائيلية» تسيبي حوتوبيلي، في مقابلة مع وسائل إعلام «إسرائيلية» العامة، عن عملية الإفراض مع الفلسطينيين ليست على جدول أعمال دولة «إسرائيل» في هذه المرحلة.

وأضافت أنّ الحكومة «الإسرائيلية» تحارب من أجل وقف الهجمات الفلسطينية، ومن أجل تعزيز مكانتها السياسية في العالم.

وكانت المفاوضات الفلسطينية . «الإسرائيلية» قد توقفت في نيسان 2014 بعد رفض «إسرائيل» وقف الاستيطان والقبول بحل الدولتين على أساس حدود 1967، والإفراج عن معتقلين من السجون «الإسرائيلية».

الانتفاضة الجديدة لا تدخل إلى قوالب

كتب عاموس هرئيل في صحيفة «هآرتس» العبرية: سلسلة العمليات الصعبة أسس عادت وأسست إلى أي درجة الإحصاءات لهذه الانتفاضة ليست مرتبطة ولا صلة لها بالنقاش حول الشعور بالآمن لدى «الإسرائيليين». منذ أكثر من شهرين هناك تراجع منهجي وواضح في عدد العمليات، وهناك أيضا تراجع قليل في عدد القتلى «الإسرائيليين» نتيجة «الإرهاب الفلسطيني». وبدل عشرات الأحداث في كل اسبوع، تراجع العدد مؤخرا إلى عشر عمليات حدثت غالبيتها في الضفة الغربية. ولكن تبقى سلسلة عمليات متزامنة، اثنتان منها داخل الخط الأخضر، لضعضعة الأمن الشخصي وإعادة الإرهاب إلى العناوين الرئيسية.

يوم الإرهاب أمس ليس الإصعب في الأشهر الأخيرة. ليس بالنسبة إلى عدد الحوادث ولا بالنسبة إلى عدد الضحايا. فإثناء ساعات اليوم تم إحباط عملية طعن وحدثت عملية إطلاق نار في البلدة القديمة في القدس، وعمليات طعن في يافا وبيّتح تكفا، وفي حادثة أخرى تم اعتقال فلسطينية وفي حوزتها سكين، على أحد حواجز الجيش «الإسرائيلي» في الضفة الغربية. وخلال العمليات قتل سائح أمريكي وأصيب 14. اثنتان منهم في وضع حرج. يبدو أنّ التزامن مصادفة وليس أمرا مخطط له. في شباط الماضي سجّلت في يوم واحد 8 محاولات تنفيذ عمليات خلال 12 ساعة. الارتفاع والهبوط في عدد العمليات، من دون وجود منطلق محدد لذلك، يعكس الطابع المشرذم وغير المخطط للصراع على شكله الحالي.

الميدان لا يتصرّف بناءً على خطّة. الفلسطينيون في معظمهم، شبان، ليسوا هم فقط (من حاولت الطعن في القدس أمس كانت تبلغ 50 سنة) يخرجون بشكل عفوي من دون الانتماء إلى أي جهاز منظم ينسّق العملية. والنتيجة النهائية لأي حادثة هي بمثابة شعرة وترتبط بسرعة برد قوات الأمن والمواطنين. أمس في يافا، العملية قد حدثت بسبب زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، بعدد كبير من الضحايا. فكل مدينة وسلوبها: أحد المواطنين في يافا ضرب المخرب بغيتاره.

لا صلة حقيقية بين الأحداث، فالمخربون لم يعرفوا بعضهم، رغم أنّ الطاعنين في يافا وبيّتح تكفا، جاءا من قرى قلبية وكلاهما تواجدا في «إسرائيل» بشكل غير قانوني. ومشكوك فيه أنّ تكون العمليات قد حدثت بسبب زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي هو المسؤول. يافا أثناء حدوث العملية هناك. تحدثوا أمس في الحكومة عن هجمة إرهابية على شاحنة «داعش». وهذا أيضا غير دقيق. فليس فقط الهجوم لم يكن منسقا، بل إن حجمه متواضع بالمقارنة مع ما يقوم به «داعش» في المنطقة. ففي تونس قتل نحو 100 شخص في أسبوع واحد هذا هو الإطار الحقيقي. وعلى الأكثر يمكن الحديث هنا عن تأثير هذا في المنطقة. وتتؤثر على الشباب المسلمين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد كان ذلك بارزا في العملية التي نفذها نشطاء ملحم في «تل أبيب» في كانون الثاني. ومن هذا المنظور، فإن عمليات أمس لا تعتبر أمرا جديا.

تعتبر العمليات، سيكون مطلوباً من الحكومة العمل بقبضه حديدية. سيفرض الحصار بشكل موقت لبضعة أيام على القرى التي خرج منها المقنون ويتم التشنيد على من يشغلون العمال العرب من دون تصاريح. وولاية «تل أبيب» والشرطة سيعلنان على عدم خروج العلاقة بين اليهود والعرب في يافا عن السيطرة. إضافة إلى ذلك، في هذه المرحلة ما كان هو الذي سيكون. في الإساميع الأخيرة حدثت تحسن في التنسيق الأمني بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، حيث تقوم السلطة بخطوات كبج سواء تجاه التحريض في وسائل الإعلام الرسمية أو منع الشبان من الخروج لتنفيذ العمليات. ورغم اللمجة التصعيدية، لا استراتيجية قابلة للتحقق في الضفة لدى «إسرائيل»، ولا رغبة حقيقية في التصادم مع محمود عباس الذي يقتر بوصول أصلا إلى نهاية سلطته.

طالما بقي الإرهاب في مستواه الحالي، حيث يوجد تكبير مؤلم كل أسبوع بطابع الانتفاضة الحالي، يبدو أنه لن يحدث أي تغيير حقيقي. فالعمليات ستستيب بمنافكات سياسية. معارضو رئيس الحكومة سيقولون إنه لا يهتم بما يكفي بالآمن. وهو سيرد بأن حلولهم غير ملائمة بما يكفي وهي ليست أفضل. وسيستمر في مهاجمة أعضاء «الكنيست» العرب بسبب تأييد بعضهم للإرهاب.



«تايمز»: تسريب بيانات لآلاف المجندين

في «داعش» بينهم بريطانيون

نشرت صحيفة «تايمز» البريطانية على صدر صفحاتها الأولى تقريرا عن تسريب وثائق سرّية من تنظيم «داعش»، فيها بيانات لآلاف المجندين في التنظيم، بينهم بريطانيون.

وتقول «تايمز» أنّ الأجهزة الأمنية تعكف على فحص بيانات مفصلة فيها أسماء وعناوين واتصالات نحو 22 ألف مجند في تنظيم «داعش»، بينهم عشرات البريطانيين.

ويصف التسريب، بحسب الصحيفة، بأنه ضربة موجهة لتنظيم «داعش»، ومصدر مهم للمعلومات في الحرب على التنظيم في سورية والعراق.

وتوصلت الأجهزة الأمنية، بحسب «تايمز»، إلى أنّ تنظيم «داعش» أنشأ مركزا للموارد البشرية، يجري فيه المقابلات مع المجندين ويأخذ عنهم معلوماتهم الخاصة، ثم يختار المقبولون بين أنّ يكونوا انتماريين أو جنودا، أو في مهام أخرى.

وتبيّن الوثائق المسربة أنّ تنظيم «داعش» جدّد مقاتلين من 50 دولة، 70 في العتد منهم عرب، بينما غالبية الأجناب من فرنسا ثم ألمانيا وبريطانيا. ويعتقد أنّ الرجل الذي سرّب الوثائق كان في «الجيش السوري الحرّ»، ثم التحق بتنظيم «داعش» قبل أن يفرّ. قائلًا إن التنظيم أصبح تحت سيطرة الجنود السابقين في نظام صدام حسين، وأنه لم يعد يلتزم بتعاليم الإسلام.